الموهي لاظهارها لايجوز حكى ابن جني عن الخليل بن اسد قال قرات
على الاصمعي ارجوزة العجاج السينية فلما بلغت قوله تقاعس العز بنا
فاقعنسسا قال لي الاصمعي قال الخليل بن احمد انشدنا رجل
ترافع العز بنا فارقعنععا فقلت له لا يكون اي في كلام العرب قال
ابن جني ولا اعلم احدا اشترطه الا ما نشعر به هذه الحكاية . ك
تنبيه قال ابن هشام فلم حكم بزيادة نون نرجس
وعرند وكنهبل وليست اخرا ولا متوسطة على الحد المشروح قلت
لئلا يلزم عدم النظير فيهن فان قلت فلم حكم بزيادة نون
رعشن وبلغن قلت لسقوطها في الرعشة والبلوغ وقد
تقدم قوله والذي لا يلزم الزايد **قوله** في التانيث قال
ابن هشام مثله في سر الصناعة بمسلمة وقائمة وعندي ان تاء
قائمة ونحوها لا تعد في هذا الباب لانها كلمة مستقلة قايمة
بنفسها بخلاف تاء مسلمة فانها جز كلمة ولهذا يجلها الاعراب قال
والتانيث اعم من ان يكون في مفرد او جمع كمسلمات ويدخل
في ذلك ايضا التاء في ربت وثمت ولات انتهى ويويده ان الناظم
لم يذكر التنوين ونون التثنية والجمع ونون الوقاية ونون التوكيد
لانها زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة الى
تمييز لاختلاطها في اصول الكلمة حتى صارت جزا منها وبحمل قوله
والتانيث على نحو مسلمة لانها تاء في الاصل لا قائمة يندفع اعتراض
الشهاب في اعتذار الاشموني عن عدم ذكر الناظم التنوين وما تقدم
بان مقصود الباب ما قررناه بان قول الناظم والتاء في التانيث يشكل
عليه وقال ايضا فان قلت فلم حكم على تنضب وتنقد وتنفل
وتدرا وتخييب وعرويت بزيادة التاء قلت لئلا يلزم عدم
عدم النظير فان قلت فلم حكموا على تنفل بالزيادة مع
وجود فعلل كبرثن قلت توفيقا بين الادلة قلت لما
فعلوه اولى لئلا يلزم ثبوت وزن اصلي غير ثالوف فان قلت
فلم حكموا كنهبل بالزيادة مع انتفا فعلل وفعلل قلت

لما

لما انتفيا كان الحمل على الزيادة اولى لانه اوسع البابين **قوله** والمضارعة
قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة في الزيادة الا التاء ولا
فرق بينها وبين غيرها **قوله** ونحو الاستفعال ادخل بنحو ك
التفعيل والتفاعل والافتعال والتفعل وما اشتق منها فهو كقوله
ويفعالل وشبهه انطقا فاندفع قول ابن هشام انها بقيت عليه
نحو فاته التنبيه على زيادة السين في الاستفعال ولهذا قال ابن
هشام وهذه الخلاصة محتاجة لابيات من درة ابن معط وهو قوله
والسين في استفعل كاستطاعا وزيد للتعويض في اسطاعا . .
تنبيه قال ابن هشام قد يقال انما يثبت لنا الوزن
في الاستفعال بعد ثبوت الزيادة لان قولنا استفعال فرع عن ثبت
الزيادة حتى يقابل الزايد بلفظه فهذا دور وقد يجاب
بان مراده ما كان على هذه الصورة مما هو مصدر وفيه سين وتاء
قوله كلم ولم يره اعترضه في التوضيح بان ها السكت كلمة براسها
فليست جزا من غيرها وقال في الحواشي واما نحو طلحة ومسلمة فقد
تقرر في باب الوقف ان التانيثية اصل وانها منقلبة اليها فبعد
فيما زيدت فيه التا لا الها **قوله** واللام في الاشارة المشتهرة
اعترضه في التوضيح بان لام البعد كلمة براسها وليست جزا من غيرها
وقال في الحواشي عندي ان اللام مبتدا والمشتهرة صفة لمبتدا محذوف
اي زيادتها المشتهرة وفي الاشارة خبر والجملة خبر اللام وفيه
اشارة الى ان زيادتها في غير ذلك ثابتة ولكنها غير مشتهرة وذلك
نحو عفرطل لانتفا فعلل فان قلت فلم حكموا بزيادة اللام
في فحجل وهدمل قلت لسقوطها في الفحج والهدم وقال ابن حيان
الخمر واوي عن ابن عصفور انه كان يسقط اللام من حروف الزيادة وهو
عندي على الصواب انتهى ووجه ذلك ما عرفت ان اللام في ذلك ك
واخواته من حروف المعاني قال الشهاب وللك ان تقول قد عد وا
حروف المضارعة من الزوائد مع انها معان وكذا الف فاعل مع انه
لمعنى الا انه يقال حروف المضارعة لا تدل وحدها على نحو التكلم

Copyright © King Saud University